

Document:	EC 2015/90/W.P.4/Add.1
Agenda:	5
Date:	29 October 2015
Distribution:	Public
Original:	English

A



الاستثمار في السكان الريفيين

تقدير أداء برنامج التنمية المستدامة في  
المناطق الريفية الجبلية الذي أجراه مكتب  
التقييم المستقل في الصندوق - استجابة  
الإدارة

مذكرة إلى السادة ممثلي الدول الأعضاء في المجلس التنفيذي

الأشخاص المرجعيون:

نشر الوثائق:

الأسئلة التقنية:

**Alessandra Zusi Bergés**

القائمة بأعمال

مكتب شؤون الهيئات الرئاسية

رقم الهاتف: +39 06 5459 2092

البريد الإلكتروني: [gb\\_office@ifad.org](mailto:gb_office@ifad.org)

**Annabelle Lhommeau**

مديرة البرنامج القطري

شعبة الشرق الأدنى وشمال أفريقيا وأوروبا

رقم الهاتف: +39 06 5459 2783

البريد الإلكتروني: [a.lhommeau@ifad.org](mailto:a.lhommeau@ifad.org)

**Lisandro Martin**

كبير مدراء الحافظة

شعبة إدارة البرامج

رقم الهاتف: +39 06 5459 2388

البريد الإلكتروني: [lisandro.martin@ifad.org](mailto:lisandro.martin@ifad.org)

لجنة التقييم - الدورة التسعون

روما، 27 نوفمبر/تشرين الثاني 2015

للاستعراض

## تقدير أداء برنامج التنمية المستدامة في المناطق الريفية الجبلية الذي أجره مكتب التقييم المستقل في الصندوق - استجابة الإدارة

1- أحاطت إدارة الصندوق علما بأن تقدير هذا البرنامج قد تم بما يتفق مع اختصاصاته وكما اتفق عليه في بداية عملية التقييم. وترحب إدارة الصندوق بهذا التقدير الذي يوفر لمحات ثابتة مفيدة وتحليلا من شأنه أن يساعد في فهم إنجازات هذا البرنامج والتحديات التي يواجهها من وجهة نظر مستقلة. وعلى وجه الخصوص تصادق إدارة الصندوق على التصنيف الذي حظي به هذا البرنامج وهو مرضٍ إلى حد ما (4) بالنسبة لإنجازاته الكاملة. وتتفق مع النتائج الرئيسية الواردة في تقرير التقييم. والإدارة ملتزمة باستعراض نتائج هذا التقييم بصورة دقيقة وبتأصيل الدروس الرئيسية المستفادة، حيثما كان ذلك ملائما، لمزيد من التعزيز لأداء عمليات الصندوق على وجه العموم. وفي هذا الصدد فإن الإدارة ترحب أيضا بالجهود التي تبذلها شعبة الشرق الأدنى وشمال أفريقيا وأوروبا في الانخراط في استعراض مسهب لنتائج هذا التقييم قبيل استكمال الوثيقة النهائية.

3- من المحتمل أن يتوقف الصندوق عن إقراض أية مشروعات استثمارية جديدة في ألبانيا - نظرا لأن البلد لم تؤكد اهتمامها بالاقتراض من الصندوق بموجب الدورة التالية من دورات الإقراض (2016-2018)، وبالتالي فإن النتائج التي خرج بها هذا التقييم لا يمكن تطبيقها بصورة آنية في ألبانيا. وذلك أيضا لأن آخر مشروع جارٍ في ألبانيا قد وصل للتو إلى مرحلة الإنجاز. إلا أن الإدارة سوف تؤكد على النتائج والتوصيات التي خرج بها تقدير أداء هذا البرنامج لحكومة ألبانيا، بحيث ربما تأخذها بعين الاعتبار في عمليات أخرى مشابهة تمويلها الحكومة أو الشركاء الإنمائيون الآخرون في البلاد. وعلى وجه الخصوص فإن التوصيات التالية تستحق الاهتمام في المستقبل:

(أ) من الحاسم بما كان إرساء شراكات أكثر فعالية من الكوميونات، بحيث تيسر عملية الرصد والتقييم للسماح بتعزيز الروابط بين أنشطة البرنامج الإنمائية الإجمالية. وقد أثبتت خبرة الصندوق في ألبانيا أن التزام الكوميونات يتجاوز الإيفاء بالمساهمة المالية المطلوبة للبنى التحتية والأشغال المدنية، وأنه لا بد من بناء قدراتها لرصد الأنشطة/البرامج الإنمائية.

(ب) وفيما يتعلق بالاستهداف في نهج سلاسل القيمة: وفي سياق عملية ما قبل الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي ولضمان أخذ أشد الأسر المنتجة فقرا بعين الحسبان بصورة فعالة في البرامج الإنمائية، سيكون من الحاسم أن يكون الدعم المقدم للمجهزين/الوسطاء مشروطا بفوائد غير مباشرة قابلة للرصد والقياس (وبخاصة فيما يتعلق بتوليد فرص الدخل) للمجموعة المستهدفة الأساسية (المنتجين على المستوى القاعدي).

(ج) وسيكون من الهام البناء على خبرة وكالة تنمية المناطق الجبلية في صياغة وتنفيذ برامج المناطق الجبلية. ففي ديسمبر/كانون الأول 2014، عقدت وكالة تنمية المناطق الجبلية ووزارة الزراعة والتنمية الريفية وإدارة المياه حلقة عمل مشتركة حول التنمية الريفية للمناطق الجبلية/التي حضرها أيضا شركاء إنمائيون، وعرضت إنجازات هذه الوكالة. واعترف وزير الزراعة بخبرة وكالة تنمية المناطق

الجبليّة والدور الذي تلعبه كوسيلة للتنمية الريفية، وأكد على أن الحكومة سوف تستثمر بصورة أكبر فيها، ولا بد من احترام هذا الالتزام.

(د) وأخيراً، فإن الإعداد لمسح الأثر ولتقرير استكمال برنامج "من الجبال إلى الأسواق" الذي استكمل حديثاً، سيوفر معلومات محددة في السياق الاجتماعي والاقتصادي للمناطق الجبلية. وسوف تساعد هذه المعلومات الحكومة وشركائها الإنمائيين في تصميم برامج إنمائية جديدة في المنطقة الشمالية من البلاد.

-4 كانت توصيتان من توصيات هذا التقدير موجهة على وجه الخصوص للصندوق. تتعلق التوصية الأولى بأهمية الاستهداف الاجتماعي مقارنة بالاستهداف الجغرافي. وتتعلق التوصية الثانية بإنشاء المبكر لنظام رصد وتقييم يتسم بالفعالية والكفاءة.

(أ) توافق إدارة الصندوق على إعطاء الاستهداف الاجتماعي قدراً أكبر من الاهتمام في عمليات شعبة الشرق الأدنى وشمال أفريقيا وأوروبا، وخاصة في البلدان متوسطة الدخل من الشريحة العليا، لا في ألبانيا وحدها، وذلك لضمان أن يكون دعم الصندوق مركزاً لمناصرة الفقراء.

(ب) وفيما يتعلق بالتوصية بالخاصة بالرصد والتقييم، تشير إدارة الصندوق إلى أن الرصد والتقييم تحد في العديد من البلدان المتلقية وليس في ألبانيا وحدها. وبالتالي فهي توافق على الحاجة لجهود أكبر لضمان إيجاد نظام فاعل لرصد وتقييم في المراحل الأولى من دورة المشروع. وتعتقد إدارة الصندوق بأن إدراج خطة لإنشاء مثل هذه النظم كجزء من وثيقة تصميم المشروع يمكن أن تساعد على تحقيق هذه النتيجة حيث لا توجد مثل هذه الخطط في وثائق التصميم.